المزيدتين فان نكرتهما صرفتهما لبقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كان
في الاسم ولسائل ان يسأل ان يقول ان المثنى نحو رجلان ينبغي ان يكون غير منصرف معربا باعرابه
للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف
والنون المتلازمتان بحيث لا ينفك احديهما عن الاخرى بوجه بخلاف الالف والنون
في المثنى لانهما ليست كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في
حالة الجر والنصب والثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف في حالة التعريف ما فيه وزن
الفعل مثاله كاحمد ويزيد فانهما غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما
يمنع الاسم من الصرف عند التحقيق بسبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف
يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف ورد وسد والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم
من الصرف في حالة التعريف والمعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل وانما
قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون
كل واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس شيء في النكرة سمي عمر واما زفر في قوله يا ابن الظلامة
منه النوافل الزفر فانه صفة كزاخر وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذ ذهب في هذا
لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب
الضوء في هذا المقام والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله
كطلحة وسلمة وحمزة فانها ممتنعة عن الصرف للعلمية والمؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه
لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب هو اللا
اللازم ولهذا انصرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث في ايراد
سلمى نظر لان البحث فيما كان نكرة غير منصرف في حالة التعريف لا في حالة التنكير وهي غير منصرفة

فيهما

فيهما معا كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سلمى تصحيفا
عن الكاتب او المؤنث معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث
معنى واعلم ان العلمية فيه مشروطة ايضا لانه لو لم يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح
في قولنا مررت بامرأة جريح منصرفا مع ان فيه التانيث معنى والصفة والسادس من تلك الستة
التي يكون غير في حالة التعريف الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا امثالهما كمعدي كرب وبعلبك
فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا انكر صرفا لزوال السببين فان قيل
كان عليه ان يقول اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف وان لا يكون صوتا ليخرج خمسة عشر وسيبويه
فان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير منصرف لانه من
المبنيات قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان
مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان السبب الاخر غير العدل
ووزن الفعل لان العلمية شرط في غيرهما فاذا انتفت العلمية انتفى السبب الاخر لانتفاء شرطه
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بلا سبب وان كان السبب الاخر العدل او وزن
الفعل فاذا نكر بقي بسبب واحد لان العلمية ليست بشرط فيهما حتى لبقي بلا سبب على تقدير
انتفائها اما بيان انها ليست بشرط في العدل فلاستقلال العدل مع سبب اخر في منع الصرف
من غير العلمية ولو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث
فلم ينصرف للعدل والصفة واما بيان انها العلمية ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه
مانعا من الصرف بدونها نحو احمر فلم ينصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر اذا سميت
به ولهذا استثناه من قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة
ايضا عند سيبويه وحجته ان كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما سمي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1